

الأوضاع التشريعية

في الدول العربية

مأضيها وحاضرها

تأليف

الحامي صبحي محصاني

دكتور في الحقوق (ليون)، ب.ح. (لندن)
استاذ في كليات الحقوق في بيروت
رئيس شرف في محكمة الاستئناف اللبنانية
عضو المجامع العلمية بالقاهرة ودمشق وبغداد
عضو مجلس النواب اللبناني

الطبعة الثالثة

دار العلم للملايين
بيروت

191/6/5

9210

٢٤٠٠٩

٩٣٠

الباب الرابع

الجمهورية السورية

الفصل الأول

النظام السياسي والدستوري

لمحة تاريخية

مرت سوريا بأدوار تاريخية شبيهة بما مرّ به لبنان . فكانت قبل الحرب العالمية الأولى تحت الحكم العثماني . ثم دخلت في اتفاق الملك حسين مع السفير البريطاني مكماهون ، وكانت من ضحايا الاتفاق السري الفرنسي البريطاني المعروف باتفاق سايكس بيكو ، كما أوضحنا في باب سابق (١) .

١ انظر أيضاً محاضرات « سوريا من الاحتلال حتى الجلاء » لنجيب الارمنازي (القاهرة ، ١٩٥٤) ، ومقال الدكتور ادمون رباط عن تأسيس النظام الدستوري في سوريا ولبنان في المجلة المصرية للقانون الدولي (لجنة ١٩٤٧ ، القسم الفرنسي ، ص ٣-٢٤) ، والدستور والديموقراطية (ص ٥٣-٥٥) .

وفي أواخر الحرب العالمية الأولى ، احتلت كتائب الثورة العربية مدينة دمشق . وأعلن قائدها الأمير فيصل بن الحسين تأليف الدولة العربية المستقلة في الشام بتاريخ ٥ تشرين الأول سنة ١٩١٨ . ثم أعلن المؤتمر الوطني السوري في ٧ آذار سنة ١٩٢٠ تنصيب فيصل ملكاً على سوريا ، المحدودة من كليكية إلى مصر ومن البحر المتوسط إلى الصحراء . وكان في أثناء ذلك قد نص ميثاق عصبة الأمم الصادر في ٢٨ نيسان سنة ١٩١٩ ، في مادته الثانية والعشرين ، على نظام الانتخاب . ثم في ٢٦ نيسان سنة ١٩٢٠ ، تقرر منح فرنسا الانتخاب على سوريا ولبنان ، واحتلت الجيوش الفرنسية هذه البلاد باسم « بلاد العدو المحتلة » . ولكن الوطنيين السوريين احتجوا على ذلك ، وانقلب المؤتمر السوري إلى جمعية تأسيسية . فوضعت هذه الدستور ، وأعلنته في ٣ تموز سنة ١٩٢٠ . وهو ينص على حكومة مستقلة برلمانية ، أساسها الانتخاب الشعبي العام ، وعلى برلمان مؤلف من مجلسي الشيوخ والنواب . أما الفرنسيون ، فقد زحفت جيوشهم على دمشق بقيادة الجنرال غورو ، واشتبكت مع السوريين بالقتال ، حتى كانت معركة ميلون الشهيرة (١) ، التي انتصر فيها الفرنسيون في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ ، وانتهوا بذلك الحكومة العربية .

وقد بدأ الانتخاب في جو من الحكم المباشر الارهابي . وبدأ بتقسيم البلاد السورية واللبنانية . فأعلن الجنرال غورو استقلال لبنان الكبير في أول أيلول سنة ١٩٢٠ . ثم فصلت ولاية حلب عن سوريا وتأسست دولة باسمها ، كما تأسست دولة العلويين في لواء اللاذقية ، ودولة جبل الدروز ، ووضع نظام خاص لمنطقة الاسكندرونة . ثم في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٢ ، أنشئ الاتحاد السوري بين دول حلب ودمشق والعلويين . وبعد أربع سنوات من الحكم الارهابي ، بحث في مسألة تنظيم

١ راجع الحصري ، يوم ميلون ، بيروت ، ١٩٤٨ .

الدستور . فأراد الفرنسيون الانفراد بوضعه ، وطالب السوريون بالاشتراك بذلك . وتشبث كل فريق بموقفه ، حتى أعلنت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ ، ودامت قرابة السنتين .

وعام ١٩٢٨ ، بعد مداولات بين الفرنسيين وزعماء الوطنيين السوريين ، جرت الانتخابات وفاز فيها الوطنيون ، وتألقت لجنة تأسيسية وضعت النظام الأساسي . فاعترض الفرنسيون عليه ، وطلبوا تعديل بعض مواده ، بحيث تتسجم ونظام الانتخاب .

ولما رفض السوريون ذلك ، قرر المفوض السامي حل الجمعية التأسيسية ، وزاد على المشروع مادة جديدة ، هي المادة ١١٦ ، وخلاصتها الاعتراف بحقوق الدولة المنتدبة ، وعدل أيضاً المادة الثانية منه ، المتعلقة بحدود سوريا . ونشر المفوض المشروع المعدل كدستور لدولة سوريا بتاريخ ١٤ أيار سنة ١٩٣٠ . ونشر معه نظاماً أساسياً لكل من حكومة اللاذقية ، وحكومة جبل الدروز ، ومجلس المصالح المشتركة .

ووضعت هذه الانظمة موضع التنفيذ فوراً ، ما عدا الدستور السوري ، فقد نص فيه على انه يطبق بعد سنتين . وفعلاً في سنة ١٩٣٢ ، جرت الانتخابات ، وفاز الوطنيون فيها . ولكن في السنة التالية ، عندما رفض مجلس النواب مشروع المعاهدة الذي عرضه عليه المفوض الفرنسي ، قرر هذا توقيف أعمال المجلس .

ولم ترجع الحياة الدستورية إلا سنة ١٩٣٦ ، إذ وقعت المعاهدة السورية الفرنسية بعد مفاوضات ومخاطبات طويلة . ولكن الفرنسيين ماطلوا في التصديق عليها ، وأثاروا اعتراضات عديدة ، فاضطر السوريون إلى قبول بعض التعديلات . ولكن على الرغم من ذلك ، لم تصدق فرنسا عليها بسبب المعارضة خارج البرلمان الفرنسي وداخله .

وعام ١٩٣٩ ، عقدت فرنسا معاهدة مع تركيا ، سلمت بموجبها

سنجق الاسكندرونة مع انطاكية إلى هذه الأخيرة ، من دون استشارة السوريين ولا موافقتهم . وضمت هذه المقاطعة ، التي يسودها العنصر العربي ، إلى تركيا باسم هاتاي (١) .

وبنفس السنة أوقف المفوض السامي الفرنسي الدستور السوري ، وحل مجلس النواب . ثم بعد أشهر قليلة ، كانت الحرب العالمية الثانية . وهكذا ، باستثناء أربع سنوات فقط من الحكم الدستوري (٢) ،

كان عهد الانتخاب في سوريا إما بدون دستور أو بدستور معطل . كان في سنة ١٩٤١ ، دخلت جيوش بريطانيا وفرنسا الحزبة سوريا ولبنان ، بعد أن أعلنت الدولتان استقلال البلاد وانتهاء الانتخاب قبل

دخول جيوشهما وبعده ، وتأييد ذلك باعتراف سائر الحلفاء . ولكن على الرغم من كل هذه الاعترافات ، بقي الحكم العسكري في سوريا حتى ٢٥ آذار سنة ١٩٤٣ ، إذ أصدر الجنرال كاترو قراره بإعادة تطبيق الدستور السوري وبتنظيم السلطات . وجرت الانتخابات على هذا الأساس ، وفاز الوطنيون السوريون فيها .

وقد قرر البرلمان السوري اعتبار المادة ١١٦ من الدستور ، المتعلقة بالانتخاب ، غير نافذة لعدم موافقة السوريين عليها . وقرر اعتبار مقاطعتي العلويين وجبل الدروز من ضمن الأراضي السورية .

وبتاريخ ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٤٣ ، وقع الاتفاق بين اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني وبين سوريا ولبنان على تسليم المصالح التي كانت بيد السلطة المنتدبة بصورة تدريجية . فادجبت بعض هذه المصالح بالحكومتين السورية واللبنانية . وابقى البعض الآخر ، كالجمارك مثلاً ، مشتركاً بين سوريا ولبنان بمقتضى اتفاق المصالح المشتركة الخاص ، وذلك حتى سنة ١٩٥٠ ، إذ أعلن الانفصال بين الدولتين بشأن هذه المصالح أيضاً .

١ انظر رسالة « قضية الاسكندرونة » للدكتور محمد خلدوري ، دمشق ، ١٩٥٣ .

٢ أي سنة ٢٢ - ١٩٢٣ ، ثم بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩ .

الأخير إلى الانعقاد . واعتبر دستور سنة ١٩٥٣ كأنه لم يكن مع سائر
النظم العامة الدستورية والادارية التي جرت في عهد دكتاتورية الشيشكلي.
وعاد العمل بدستور سنة ١٩٥٠ ، أي بالنظام البرلماني السابق (١) .

النظام الدستوري

الدستور السوري الصادر سنة ١٩٥٠ دستور عصري ، مؤلف من
مقدمة توضح الأهداف الدستورية ، ومن مائة وست وستين مادة مقسمة
إلى عشرة فصول ، تبحث تباعاً في الجمهورية السورية ، والمبادئ
الأساسية ، والسلطات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، والتقسيمات
الادارية والشؤون المالية ، والشؤون الاقتصادية ، وتعديل الدستور ،
وأحكام انتقالية .

وقد نص الدستور صراحة على أن سوريا جمهورية مستقلة عربية
ديموقراطية نيابية ، وأنها جزء من الأمة العربية . وأن دين رئيسها
الاسلام ، وأن الفقه الاسلامي المصدر الرئيسي للتشريع ، وأن حرية
الاعتقاد والأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة .

وأقر الدستور السيادة الشعبية ، وأعلن الحقوق الفردية الأساسية من
مساواة وحريات مختلفة ، ونص على كثير من الأهداف الدستورية الحديثة
كمكافحة الأمية ، والتعليم الإلزامي المجاني ، والجندية الإجبارية ، وحق
العمل وحماية العمال ، والعدالة الاجتماعية ، والكرامة الانسانية ، والملكية
الفردية ، وما أشبه .

وناط الدستور السلطة التشريعية بمجلس نواب ينتخب لمدة أربع
سنوات بالاقتراع العام السري المباشر المتساوي ، من قبل السوريين

١ مذكرات مجلس النواب السوري ، جلسة ١٥ آذار ١٩٥٤ ، الجريدة الرسمية ، ١٩٥٤ ،
ص ٣٧٨ - ٣٨٥ .

ثم دعت سوريا ولبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو . وفي أثناء انعقاده ،
تجدد الخلاف بينهما وبين فرنسا . فأقدم الجيش الفرنسي على ضرب
دمشق خلال ثلاثة أيام ، أي من ٢٧ إلى ٢٩ أيار سنة ١٩٤٥ . ولكن
احتجاج الدول العربية وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي
وتدخل الجيش البريطاني وضعا حداً لأعمال العنف الفرنسية .

وبعد عرض الخلاف على مجلس الأمن ، ثم بعد المفاوضات المتبادلة
بين سوريا وفرنسا ، وقع في آذار سنة ١٩٤٦ اتفاق الجلاء ، الذي
تنفذ في سوريا بتاريخ ١٧ نيسان سنة ١٩٤٦ . وبهذا تم استقلال سوريا
وتحررها التام من كل سلطة أجنبية .

وعلى أثر وقوع كارثة فلسطين ، قلب الجيش السوري في سنة ١٩٤٩
الحكم ثلاث مرات متتالية ، وذلك على يد حسني الزعيم فسامي الحناوي
ثم العقيد أديب الشيشكلي .

وقد تألفت جمعية تأسيسية ، فوضعت دستوراً جديداً في ٥ أيلول
سنة ١٩٥٠ ، ينص على النظام البرلماني . ولكن هذا الدستور أوقف
بصدور دستور آخر مؤرخ في ٢١ حزيران سنة ١٩٥٣ ، يقر النظام
الرئاسي ، بحيث يكون فيه الوزراء مسؤولين أمام رئيس الجمهورية
وحده ، ويكون حق حل مجلس النواب منوطاً بالمجلس نفسه (المادتان
٤٢ و ٩٧) .

وبتاريخ ١٠ تموز سنة ١٩٥٣ ، عرض الدستور الجديد على الاستفتاء
الشعبي . فوافق الشعب عليه ، وانتخب المرشح الوحيد الشيشكلي رئيساً
للجمهورية . ولكن هذا اضطر في ٢٥ شباط سنة ١٩٥٤ ، إلى الاستقالة
تحت ضغط الجيش ، وترك البلاد السورية .

وبهذا انتهى عهد الحكم العسكري في سوريا ، وعادت الحياة النيابية
كسابق عهدها . وقد قرر مجلس النواب حل نفسه . ودعت الوزارة
مجلس النواب السوري المنتخب عام ١٩٤٩ قبل الانقلاب العسكري

والسوريات الذين أتموا الثامنة عشرة والمسجلين في قوائم الانتخاب .
وناط السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء . فالرئيس ينتخبه
مجلس النواب لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد إلا بعد مرور خمس
سنوات على الولاية الأولى . وهو يختار وزراءه ، على أن ينالوا ثقة
مجلس النواب وإلاّ وجب عليهم الاستقالة . ولرئيس الجمهورية حل
هذا المجلس بقرار معلل متخذ في مجلس الوزراء ، وذلك بثلاثة شروط :
الأول أن لا يكون الحل قبل مضي ثمانية عشر شهراً على انتخاب المجلس ،
والثاني أن تستقيل الوزارة وأن تعين مكانها وزارة جديدة تشرف على
الانتخابات ، والثالث أن تجري وتم هذه الانتخابات في مهلة ستين
يوماً من تاريخ الحل (المادتان ٤١ و ٨٥) . وسببه ان الاحتكام إلى
الشعب يجب أن يبرره وجود مدة طويلة بين الانتخابين الماضي والحديد ،
وان الحل لثلا يكون كيدياً يجب أن يشمل المجلس والوزارة معاً .

ومن الأمور البارزة في هذا الدستور تقييد سلطة رئيس الجمهورية .
فعلية في خلال عشرة أيام أن يوقع المراسيم المرسلة اليه من قبل الوزراء
أو أن يحيلها إلى المحكمة العليا للتدقيق في دستورتها أو قانونيتها ، وان
لم يفعل نشرها رئيس الوزراء واعتبرت نافذة (المادة ٨١) . وكذلك
إذا تخلف رئيس الجمهورية عن نشر أي قانون ، كان لرئيس مجلس
النواب أن ينشره . ثم قيد الدستور السلطة التشريعية أيضاً ، بأن حصرها
بمجلس النواب ومنع على هذا المجلس أن يتخلى عنها للحكومة
(المادة ٥٩) .

ونص الدستور على استقلال القضاء وحصانة القضاة ، وعلى تأليف
مجلس القضاء الاعلى . وكذلك نص على تأليف المحكمة العليا ،
التي تنظر في محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، وتفصل في دستورية
القوانين . ومن ميزات هذا الدستور انه جعل الرقابة المالية خاضعة لديوان
المحاسبات ، الذي يرتبط بمجلس النواب رأساً ، ويكون تعيين أعضائه

من قبل هذا المجلس .
أما تعديل الدستور ، فيقتضي له توافر شروط صعبة ، منها لزوم
هيئة المشروع بالتعديل مع أسبابه الموجبة ، وتقديمه اما في من قبل رئيس
الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء وإما من قبل ثلث أعضاء مجلس النواب
على الأقل . فاذا تناقش فيه هذا المجلس وأقر رغبة التعديل بأكثرية
مجموع أعضائه المطلقة ، وجب إعادة المناقشة فيه بعد ستة أشهر ،
ووجب الموافقة على مواد التعديل بأكثرية ثلثي مجموع الاعضاء (المادة
١٥٥) .

الاتحاد والانفصال

مر معنا في الباب السابق اتحاد مصر وسوريا في الجمهورية العربية
المتحدة ، وفاقاً لميثاق القاهرة المؤرخ في أول شباط ، ثم للدستور الموقت
الصادر في ٥ آذار سنة ١٩٥٨ .
ومر معنا أيضاً انه بعد ثلاث سنوات ونيف ، قام الجيش السوري
بحركته الانفصالية في ٢٨ ايلول سنة ١٩٦١ . وقد تبع ذلك قيام حكومة
موقته ، تولى فيها مجلس الوزراء السلطة التشريعية ، وتولى رئيسها السلطة
التنفيذية (١) .

وبتاريخ ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٦١ ، صدر الدستور الموقت
للجمهورية العربية السورية . وهو ينص على ان هذه الجمهورية
مستقلة ، وتؤلف جزءاً من الوطن العربي الكبير . ويوجب انتخاب
مجلس تأسيسى ونيايى لمدة أربع سنوات بطريق الاقتراع السري المباشر ،
تكون وظيفته وضع دستور دائم بخلال ستة أشهر ، والقيام بالسلطة
المرسومان التشريعيان رقم ١ تاريخ ٣٠ ايلول ، ورقم ٩٩ تاريخ ٢٥ تشرين
الأول ١٩٦١ .

التشريعية خلال الفترة الانتقالية ، وانتخاب رئيس للجمهورية لمدة خمس سنوات ليتولى السلطة التنفيذية بمعاونة مجلس الوزراء ، وفاقاً للدستور سنة ١٩٥٠ إلى ان يوضع الدستور الجديد .

وبتاريخ أول كانون الأول سنة ١٩٦١ ، وافق الشعب على الدستور الموقت بالاستفتاء . ثم انتخب مجلس النواب ، وهذا انتخب رئيس الجمهورية . وهكذا تألفت الحكومة الموقته في سوريا .

انقلابات لاحقة والدستور الموقت

في ٢٨ آذار سنة ١٩٦٢ ، قلب الجيش السوري الحكم ، باسم متابعة ثورة ٢٨ ايلول سنة ١٩٦١ . وحل مجلس النواب والوزارة ، وتسلم السلطة التنفيذية بموازرة مديري الوزارات ، كما تسلم السلطة التشريعية (١) .

ثم بتاريخ ٨ آذار سنة ١٩٦٣ ، قلب الجيش الحكم أيضاً ، مصرحاً بأن هدفه الغاء الانفصال والعودة إلى طريق الوحدة العربية (٢) . وتسلم المجلس الوطني لقيادة الثورة السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وقد تلت ذلك مرحلة الاتفاق الثلاثي بين سوريا ومصر والعراق ، الذي أعلن في ١٧ نيسان سنة ١٩٦٣ ، ولكنه لم يستكمل التنفيذ كما أوضحنا في فصل سابق .

أما الدستور الموقت ، فقد صدر في ٢٤ نيسان سنة ١٩٦٤ (٣) .

١ في ١٣ ايلول ١٩٦٢ ، أقر المجلس التأسيسي والنيابي اعتبار دستور ٥ ايلول ١٩٥٠ دستوراً للجمهورية العربية السورية مع تعديلات طفيفة ، كما جاء في الجريدة الرسمية ، العدد ٤٥ ، تاريخ ١٥-٩-١٩٦٢ .

٢ الوثائق العربية ، ١٩٦٣ ، ص ٤٥ .

٣ انظر نصه في الوثائق العربية ، ١٩٦٤ ، ص ١٧٩ .

وهو ينص على ان الشعب السوري جزء من الأمة العربية ، وان الاسلام دين رئيس الدولة .

ويؤكد الدستور الحريات الأساسية ، والمساواة بين المواطنين ، والنظام الاقتصادي الاشتراكي . ويعلن ان المجتمع الاشتراكي أساسه الملكية الجماعية لوسائل الانتاج .

ثم ينيط الدستور السلطة التشريعية بالمجلس الوطني للثورة ، المشكل من أعضائه الحاليين ومن ممثلين عن قطاعات الشعب ، يعين عددهم وكيفية تمثيلهم بقانون .

أما السلطة التنفيذية ، فمنوطة بمجلس الرئاسة ، المؤلف من رئيس ونائب رئيس وثلاثة أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني من بين أعضائه . ولمجلس الرئاسة تعيين الوزراء وإقالتهم ، على ان لا يكونوا من بين أعضائه . ويكون مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء مسؤولين تجاه المجلس الوطني .

وعلى المجلس الوطني أن يضع مشروع الدستور الدائم ، الذي يجب اقترانه بموافقة الشعب ، وذلك خلال فترة لا تتجاوز السنة من تاريخ اعلان الدستور الموقت .

المحاكم الاهلية العادية

كانت هذه المحاكم في العهد العثماني ثم في عهد الانتداب الفرنسي مشكلة على ترتيب شبيه بترتيب المحاكم في لبنان . فكانت تتألف من محاكم صلحية ذات اختصاص محدود ، ومحاكم ابتدائية ، ومحاكم استئناف . وكانت خاضعة لمحكمة التمييز العثمانية في الآستانة أولاً ، ثم لمحكمة التمييز السورية في دمشق .

ويخضع اليوم تعيين درجات المحاكم السورية وأنواعها وتأليفها لقانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٩٨ الصادر في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٦١ . ويخضع تحديد اختصاصها الجزائي والمدني لقانوني أصول المحاكمات الجزائية والحقوقية .

والمحاكم السورية فئتان : عادية وخاصة . فالأولى تشمل محاكم الصلح والبداية والاستئناف والتمييز . وفيما يلي كلمة وجيزة عن ترتيبها واختصاصها (١) ، على أن نبحث بعد ذلك في المحاكم الخاصة .

أولاً - محكمة الصلح :

وهي تؤلف من قاض واحد يدعى قاضي الصلح ، ويكون مركزها في المناطق المعينة في القانون .

وتختص محكمة الصلح في الأمور المدنية والتجارية بروؤية الدعاوى التي لا تزيد قيمتها على ثلاثة آلاف ليرة سورية ، وبرؤية بعض القضايا المدنية مهما بلغت قيمتها ، كدعاوى الأجور والقسمة والارتفاق والحدود

١ انظر المواد ٣٨ - ٤٨ من قانون السلطة القضائية لسنة ١٩٦١ ، والمرسوم التشريعي رقم ٤٠ تاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٦١ ، والمواد ٦٢ - ٧٩ و ٢٥٠ - ٢٦٥ من قانون أصول المحاكمات الحقوقية (المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٨) وبقانون الاصدار للقانون الموحد رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩) ، والمواد ١٦٥ - ١٧٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية (المعدلة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨) .

الفصل الثاني

النظام القضائي

المحاكم المختلطة

سوريا كـلبنان خضعت للتنظيم القضائي العثماني ، سواء في المحاكم الأهلية أو القنصلية أو المذهبية .

وكذلك انشأت الدولة الفرنسية المنتدبة المحاكم المختلطة في سوريا كـلبنان ، أولاً بالقرار ذي الرقم ١١٠٩ الصادر في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢١ ، ثم بالقرار ذي الرقم ٢٠٢٨ الصادر في ٧ تموز سنة ١٩٢٣ ، المعروف بقانون المحاكم المختلطة في الاتحاد السوري ، ثم بقرارات وقوانين لاحقة عديدة . وكان تنظيمها شبيهاً بمحاكم لبنان المختلطة ، على ما أوضحنا في الفصل السابق .

ثم على أثر استقلال سوريا السياسي ، استقل قضاؤها والغيت المحاكم المختلطة فيها . وبذلك زال أثر للتدخل الأجنبي وللامتيازات القضائية الأجنبية .

والحيازة (وضع اليد) . وتعتبر أحكامها نهائية إذا لم تتجاوز قيمة الدعوى خمسمائة ليرة سورية ، وقابلة للاستئناف أمام المحاكم الابتدائية فيما عدا ذلك .

وتنظر محكمة الصلح بالدرجة الأخيرة في الدعاوى الجزائية التي هي من نوع المخالفات . وتحكم بالدرجة الأولى في الجنج التي لا تتجاوز عقوبتها الحبس مدة سنة وفي بعض الجنج الأخرى المعينة في القانون .

ثانياً - محكمة البداية :

وهي تؤلف من قاض منفرد يدعى القاضي البدائي ، ويكون مركزها في المناطق المعينة في القانون .

وتفصل محكمة البداية في جميع القضايا التي لم يعين لها مرجع خاص . فترى على الأخص بدرجة بدائية القضايا المستعجلة وقضايا الإفلاس والصلح الواقي وجميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة الصلح أو محكمة أخرى . وترى بالدرجة الأولى جميع الدعاوى الجزائية التي هي من نوع الجنج والتي لم يعين القانون محكمة أخرى للنظر فيها .

ثالثاً - محكمة الاستئناف :

وهي تؤلف من رئيس أول وعدد من الرؤساء والقضاة . وتصدر أحكامها عن ثلاثة قضاة ، أحدهم الرئيس . وتوجد إحدى عشرة محكمة استئناف في سوريا ، مركزها دمشق ، وحلب ، واللاذقية ، والسويداء ، ودرعا ، وحمص ، وحماه ، ودير الزور ، والحسكة ، وادلب ، والرشد .

وتفصل محكمة الاستئناف في جميع القضايا التي هي من اختصاصها بمقتضى القوانين النافذة ، لا سيما قضايا الجناية والقضايا المحكوم بها

بالدرجة الأولى في محكمة البداية .

رابعاً - محكمة التمييز :

وهي مرجع المحاكم العادية الأعلى ، ومركزها دمشق . وهي مؤلفة من رئيس أول وعدد من الرؤساء والمستشارين . وتقسم إلى ثلاث دوائر : أحدها للقضايا المدنية والتجارية ، والثانية للقضايا الجزائية ، والثالثة لقضايا الأحوال الشخصية ، وتصدر قرارات كل غرفة عن ثلاثة قضاة ، أحدهم الرئيس .

وقد حصر القانون أسباب التمييز ، وأهمها مخالفة قواعد الاختصاص ، ومخالفة القانون ، والخطأ في تفسيره ، وفقدان الأساس القانوني للحكم . وأصول المحاكمة في التمييز أن المحكمة تدقق الحكم المطعون عليه . فإذا صدقته أصبح مبرماً . أما إذا نقضته ، فإنها تعيد القضية والمتقاضين إلى المحكمة المختصة أو إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . ويجوز لمحكمة النقض أن تستبقي الدعوى لتحكم فيها (١) .

المحاكم الخاصة

إلى جانب المحاكم العادية التي ذكرنا ، توجد في سوريا فئة من المحاكم استثنائية محصورة الاختصاص . وأهمها محاكم الأحوال الشخصية ، ومحاكم الأحداث ، والمحاكم العسكرية ، ومحاكم العشائر ، والمحاكم الإدارية . فمحاكم الأحوال الشخصية ستتكم عنها قريباً . ونكتفي هنا بكلمة وجيزة عن المحاكم الأخرى .

فمحاكم الأحداث قد عيّن قانون أصول المحاكمات الجزائية اختصاصها وتأليفها وأصول المحاكمة أمامها (المواد ١٧٣ و ٢٣٨ -

١ هذا الخيار اعطي لها بالمرسوم التشريعي رقم ٩٩ تاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٦١ :

(٢٤٩) . وعين قانون العقوبات العسكري اختصاص المحاكم العسكرية وترتيبها ونظامها (المواد ١ - ٩٧) . ولا نرى مجالاً لتفصيل ذلك في هذا المعرض .

أما محاكم العشائر القديمة ، فلا بأس بشرح وجيز عنها . ففي سوريا ، يبلغ عدد العشائر البدو ما ينوف على الثلاثمائة ألف نسمة . وقد كانوا في عهد الانتداب الفرنسي تابعين مباشرة للمفوضية الفرنسية في بيروت . وقد صدرت قرارات عديدة بتنظيم شؤونهم . منها القرار ذو الرقم ١٣٢ - ل.ر. الصادر في ٤ حزيران سنة ١٩٤٠ ، المعروف بنظام العشائر . ولما صدر الدستور السوري بتاريخ ٥ أيلول سنة ١٩٥٠ ، نص على وجوب وضع برنامج لتحضير البدو بصورة تدريجية ، وأوصى بتنظيم أمورهم وفقاً لتقاليدهم بمقتضى قانون خاص (المادة ١٥٨) .

وبالفعل صدر نظام العشائر السوري بالمرسوم التشريعي ذي الرقم ١٢٤ بتاريخ ٢١ أيار سنة ١٩٥٣ (١) ، ثم تعدل بقانون مؤرخ في ٣٠ نيسان سنة ١٩٥٦ (٢) . وقد ربط القانون أمور العشائر بمدير عام للعشائر تابع لوزير الداخلية ، يساعده ضباط معينون في المناطق المختلفة . وحصر القانون عدد العشائر في جدول مرفق به ، وأولى وزير الداخلية

حق شطب احدها أو أحد أفرادها بناءً على اقتراح المدير العام . كما أولى هذا الأخير حق جعل أحد أفرادها من الحضريين بناءً على طلبه أو اقتراح رئيس الدائرة . وكذلك أولى القانون وزير الداخلية حق عزل رئيس العشيرة . أما انتخابه فيعود إلى مجتازي العشيرة ، ويصدق على هذا الانتخاب المدير العام للعشائر بناءً على اقتراح رئيس الدائرة .

١ المعدل بالمرسوم التشريعي رقم ١٩ المؤرخ في ٢٦ آب سنة ١٩٥٣ . راجع نص المرسومين في المجلة القضائية لصادر ، بيروت ، ١٩٥٣ ، ص ٣٨٩ - ٣٨٨ .

٢ بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٥٦ قرر رئيس المجلس النيابي نشره وفقاً للمادة ٨١ من الدستور السوري ، فنشر في العدد ٢٩ من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٥٦ .

ويعتبر رئيس العشيرة مكلفاً قانوناً بإدارة أمورها وتمثيلها لدى السلطات العامة .

وقد قسم القانون قضايا العشائر إلى فئتين : فئة القضايا العادية ، وفئة القضايا العشائرية . فالأولى تشمل القضايا الناشئة عن علاقاتهم الحقوقية والجرائم مع الحضريين ، كما تشمل القضايا المتلازمة مع المذكورة . فهذه جميعاً تخضع للقوانين العادية وللقضاء العادي .

أما القضايا العشائرية ، فتشمل القضايا الناشئة عن علاقات أفراد العشائر فيما بينهم . وكانت تفصل في هذه القضايا وفقاً للعرف العشائري لجنة تحكيمية ، مؤلفة من محكمين ومرجع . فينتخب كل من الفريقين المتخاصمين أحد هذين المحكمين من قائمة من ذوي الاختصاص (العوارف) ثم يتفقان على المرجح . فإذا اختلفا عليه ، يرشح المدير العام للعشائر ثلاثة أشخاص ، ويكون لكل من الفريقين أن يشطب اسم مرشح منهم ، فيبقى المرشح الثالث هو المرجح حكماً .

أما الجرائم التي يرتكبها أفراد العشائر فيما بينهم ، فتفصل من قبل المحاكم العادية التي تطبق عليها العقوبات العادية ، بالإضافة إلى قرارات اللجنة التحكيمية . ويمكن المحكمة أن تأخذ العوائد العشائرية أسباباً مخففة تقديرية .

وقد جعل نظام العشائر الغزو جرمًا جنائياً ، ولم يسمح لأفراد العشائر بحمل السلاح إلاّ مدة إقامتهم في البادية . وكذلك نصّ قانون سنة ١٩٥٦ على أن هؤلاء يخضعون لشرف خدمة العلم ، ويخضعون فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية إلى أحكام الشريعة الإسلامية . وهكذا الغيت كثير من العوائد العشائرية ، وسهل أمر تحضير العشائر ، الذي نصّ القانون صراحة على تشجيعه .

ثم بتاريخ ٢٨ أيلول سنة ١٩٥٨ (١) ، الغي قانون العشائر ، وأصبح

١ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ .

أفراد العشائر يخضعون للقضاء العادي ، ولجميع القوانين والقرارات والانظمة المطبقة على المواطنين الحضريين في الاقليم السوري (١) .

أما القضايا الادارية ، فكانت من اختصاص مجلس شوري الدولة ، الذي أنشئ سنة ١٩٢٥ ، ثم الغي وأعيد مراراً قبل الغائه نهائياً سنة ١٩٥١ (٢) . وبالغائه أصبحت هذه القضايا من اختصاص المحاكم العادية ، باستثناء دعاوى ابطال المراسيم والقرارات . فهذه نقلت إلى الغرفة الادارية المحدثه لدى محكمة التمييز (٣) .

ثم بمقتضى قانون مجلس الدولة الموحد لسنة ١٩٥٩ ، تنظمت المحاكم الادارية للاقليمين المصري والسوري ، على ما أوضحنا في الباب السابق . ولكن بعد الانفصال ، اعتبر مجلس الدولة هيئة مستقلة ملحقة برئاسة مجلس الوزراء ، وجعلت دمشق مقر المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الاداري والمحكمة الادارية ، مع جواز انشاء محاكم ادارية في الملحقات (٤) .

محاكم الاحوال الشخصية

كانت قواعد ترتيب هذه المحاكم واختصاصها شبيهة بالمحاكم البنانية بوجه عام . فالمحاكم الشرعية كانت خاضعة للقوانين العثمانية ، ومنها قانون أصول المحاكمات الشرعية . وكذلك عين القرار ذو الرقم ٢٦١

١ كان لعشائر البدو الرحل سبعة نواب في المجلس السوري ، بمقتضى قانون الانتخاب الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٦ تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٦١ ، المعدل بالمرسوم التشريعي رقم ٨٧ تاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٦١ .

٢ بالقرار رقم ٨٢ تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥١ .

٣ وذلك منذ ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٢ ، إذ كانت سابقاً من اختصاص المحكمة العليا التي نص عليها دستور ١٩٥٠ .

٤ المرسوم التشريعي رقم ٥٠ تاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٦١ .

الصادر في ٢٨ نيسان سنة ١٩٢٦ اختصاص محاكم الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، وحصرها بأمور ذكرناها في معرض الكلام عن محاكم لبنان (١) .

وتقسم محاكم الأحوال الشخصية السورية اليوم ، بمقتضى قانون السلطة القضائية الصادر سنة ١٩٦١ ، إلى محاكم شرعية ، ومحكمة فذهبية درزية ، ومحاكم روحية . وتطبق هذه المحاكم جميعاً أصول المحاكمات الموضوعية لمحاكم البداية في القضايا البسيطة . وبذلك توحدت هذه الأصول ، والغيت الاصول الخاصة السابقة ، ومنها قانون أصول المحاكمات الشرعية العثماني (٢) .

وتتألف المحكمة الشرعية من قاض واحد ، يدعى القاضي الشرعي . وان عدد المحاكم الشرعية وقضاها ومراكزها محددة بالقانون . وتكون أحكامها نهائية ، يجوز الطعن بها فقط أمام الغرفة الشرعية من محكمة التمييز .

ويشمل اختصاص المحكمة الشرعية قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين . وأهمها الزواج ، وانحلاله ، والمهر والجهاز ، والحضانة والرضاع ، والنفقة بين الزوجين والأولاد ، والوقف الخيري من حيث حكمه ولزومه وصحة شروطه . وتختص هذه المحكمة أيضاً ببعض المسائل البائدة للمسلمين وغيرهم . ومنها الولاية والوصاية والنيابة الشرعية ، وإثبات الوفاة وتعيين الحصص الشرعية ، والحجر وفكه وإثبات الرشد ، والمفقود ، والنسب ، ونفقة الأقارب من غير الزوجين والأولاد ، وتنظيم الوصية

١ وكذلك طبق في سوريا القرار ذو الرقم ٦٠ الصادر في ١٣ آذار سنة ١٩٣٦ المتعلق بنظام الطوائف الدينية .

٢ انظر المواد ٣٤ - ٣٦ من قانون السلطة القضائية ، والمواد ٥٣٥ - ٥٤٧ من قانون اصول المحاكمات الحقوقيّة ، والمادة الثانية من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٤ الصادر في ٢٨ ايلول سنة ١٩٥٣ .

والوقف الحيوي ، وسماع الاقارارات الشرعية ، وما شاكل . أما دعاوى الأحوال الشخصية الخاصة بالاجانب الخاضعين في بلادهم لقانون مدني ، فتقام أمام المحاكم المدنية .

أما الطائفة الدرزية ، فتخضع في أحوالها الشخصية الخارجة عن اختصاص المحاكم الشرعية إلى المحكمة المذهبية ، المؤلفة من قاض واحد درزي . وتخضع أحكامها للطعن أمام محكمة النقض (١) .

وكذلك بقيت المحاكم الروحية للطوائف غير الاسلامية واختصاصاتها خاضعة لأحكامها الخاصة ، في مسائل الأحوال الشخصية الخارجة عن اختصاص المحكمة الشرعية . وهي مسائل الخطبة ، والزواج ، وانحلاله ، والبائة ، والنفقة الزوجية ، ونفقة الأولاد .

الفصل الثالث

النظام التشريعي

عهد الانتداب

كانت سوريا كلبان خاضعة للقوانين العثمانية ولمجلة الأحكام العدلية، ولكنها خلافاً للبنان ، بقيت محافظة على تلك القوانين في عهد الانتداب، باستثناء قانون الملكية . وسبب تأخرها انهماك رجالها في الجهاد السياسي ، والتورع عن ترك المجلة المبنية على الشرع الاسلامي ، والتخوف من كل ما هو أجنبي .

ففي عهد الانتداب الفرنسي ، أصدرت السلطة المنتدبة قانون الملكية ، بالقرار ذي العدد ٣٣٣٩ المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ ، وطبقته في سوريا ولبنان ، مع قرارات عديدة سابقة تتعلق بأعمال التحديد والتحرير وتنظيم السجل العقاري . وقد سبق بيانها جميعاً في الفصل السابق . وقد الغي مؤخراً قانون الملكية في سوريا ، وأدجت أحكامه في القانون المدني الجديد .

١ الغي قانون السلطة القضائية لسنة ١٩٦١ محكمة الاستئناف المذهبية .

القوانين السورية الجديدة

في سوريا كما في مصر ، لم يبدأ الاستقلال التشريعي إلا بعد الاستقلال السياسي . ففي عهد الاستقلال ، بدأت حركة التشريع السوري بصدد قانون البنات في المواد المدنية والتجارية بتاريخ ١٠ حزيران سنة ١٩٤٧ . وهو قانون عصري مبني على ثلاثة مبادئ أساسية . وهي الثقة بالقاضي ، ومنع المثل والتسويق ، والأخذ بالعرف والتعامل . ويطبق هذا القانون في المحاكم الشرعية أيضاً ، بمقتضى المرسوم التشريعي ذي العدد ٨٨ الصادر في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ ، باستثناء ما يتعلق بقبول البينة الشخصية والقرينة القضائية ونصاب الشهادة .

وقد رافق الانقلاب السياسي ، الذي حصل في أيام حسني الزعيم سنة ١٩٤٩ ، انقلاب تشريعي ، كانت نتيجته تأليف لجنة برئاسة وزير العدل آنئذ الأستاذ أسعد الكوراني ، وإصدار ثلاثة قوانين كبيرة : القانون المدني ، وقانون التجارة ، وقانون العقوبات . وهي بوجه عام منقولة مع بعض التحويز عن القوانين المصرية واللبنانية والعراقية . ولا بأس بكلمة وجيزة عن كل منها (١) .

فالقانون المدني السوري صدر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ المؤرخ في ١٨ أيار سنة ١٩٤٩ ، على أن يطبق ابتداء من ١٥ حزيران سنة ١٩٤٩ . وهو يحتوي على ألف ومائة وثلاثين مادة . وكان قد اشترك في تهيئة مشروعه الدكتور عبد الرزاق السنهوري واضع القانون المدني المصري . وقد نقل معظمه عن هذا القانون (٢) . ونقل بعضه عن قانون الموجبات

١ راجع المذكرات الايضاحية لهذه القوانين .

٢ يختلف عنه في بعض المسائل البليلة . منها تعيين سن الرشد بتمام الثامنة عشرة (المادة ٤٦) لا الحادية والعشرين ، وتحديد أقصى معدل للفائدة الاتفاكية بتسعة بالمائة (المادة ٢٢٨) لا سبعة ، وسقوط دعوى ابطال العقد بمضي سنة واجدة (المادة ١٤١) لا ثلاث .

والعقود اللبناني ، كما في مسأله حواله الحق في الباب الرابع من القسم الأول . ونقل البعض الآخر عن قانون الملكية السابق ، مع الغاء حق الشفعة باعتباره من الحقوق الضعيفة .

ثم بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٤٩ ، صدر قانون العقوبات وقانون التجارة ، على أن يطبقا ابتداء من اليوم الأول من ايلول من نفس السنة . ويحتوي قانون التجارة على سبعة وأربع وسبعين مادة . وهي مأخوذة عن المشروع الذي أقرته اللجنة القانونية لجامعة الدول العربية بخصوص الاسناد التجارية ، وعن القوانين التجارية اللبنانية والعراقية والمصرية بخصوص باقي المسائل . وقد نصّ هذا القانون خلافاً للقانون اللبناني ، على جواز تأسيس الشركات المحدودة المسؤولة (ليمتد) ، بشرط الترخيص بها بقرار من وزير الاقتصاد الوطني (المادة ٢٨٨) . وقد تعدل هذا القانون بالمرسوم التشريعي ذي الرقم ٣١ الصادر في ٢ آب سنة ١٩٥٣ (١) .

أما قانون العقوبات السوري ، فهو يتألف من سبعة وست وخمسين مادة . وقد استمد أصوله ومعظم نصوصه من القانون اللبناني . وقد تعدل هذا القانون السوري أيضاً بالمرسوم التشريعي ذي العدد ٨٥ الصادر في ٢٨ آب سنة ١٩٥٣ (٢) .

وقد تابعت سوريا بنشاط اتمام تدوين قوانينها . فأصدرت عام ١٩٥٠ ثلاثة قوانين جديدة ، هي قانون التجارة البحرية ، وقانون أصول المحاكمات الجزائية ، وقانون العقوبات العسكري . وجميعها منقولة عن القوانين اللبنانية في ترتيبها ومعظم موادها ومحتوياتها ، مع تعديل صيغتها أحياناً لتكون منسجمة مع صيغ القوانين الحديثة التي صدرت في سوريا . وسبب هذا الاقتباس ان التعامل القضائي والتشريعي في لبنان أقرب إلى

١ المجلة القضائية ، ١٩٥٣ ، ص ٣٨٩ .

٢ نفس المصدر ، ص ٣٩٥ .

سوريا منه في غيرها . والبلدان هما « قطران عربيان تربطهما صلات مختلفة من الجنس والجوار والتاريخ والاعراف » (١) . ومع ذلك فقد أدخلت بعض التحويلات على هذه القوانين . بعضها يسير يتعلّق بالصياغة ، كاستعمال كلمة التقادم بدلاً من مرور الزمن في قانون التجارة البحرية (٢) . وبعضها مهم ، كادخال بعض الأحكام المأخوذة عن المشروعين المصري والفرنسي في قانون أصول المحاكمات الجزائية (٣) . وكذلك أصدرت سوريا عام ١٩٥٣ قانوناً للأحوال الشخصية وقانوناً لأصول المحاكمات الحقوقية ، على أن يطبقا اعتباراً من أول تشرين الثاني من تلك السنة . فقانون الأحوال الشخصية سيأتي الكلام عنه قريباً .

أما قانون أصول المحاكمات الحقوقية ، فيحتوي على خمسمائة وسبع وأربعين مادة . وهو يبحث في تنازع القوانين ، والاختصاص ، والدعوى ، والدفع ، والتبليغات ، والمحاكمة ، والأحكام ، وطرق الطعن ، والتنفيذ ، والعرض والإيداع ، والتحكيم ، وبعض قواعد خاصة بالمحكمة الشرعية (٤) .

ومن الأمور البارزة في هذا القانون انه قصر المهل وسهل الاجراءات . فنص على اعتبار الحكم وجاهياً إذا حضر المدعى عليه ، وعلى اعتباره بمنزلة الوجاهي بعد ابلاغه تكراراً . ومن ثم ألغى طريق الطعن بالاعتراض فمنع الماطلة التي لا مبرر لها . وكذلك نص القانون على طريقة سريعة لتحصيل الديون الثابتة بالكتابة (المادة ٤٦٨) . وألغى حبس المدين إلا في مسائل معينة (المادة ٤٦٠) ، شبيهة بما جاء في القانون اللبناني .

١ عن المذكرة الايضاحية لقانون العقوبات العسكري . انظر المذكرتين الايضاحيتين للقانونين الآخرين .

٢ مثلاً في المادة ١١٦ منه .

٣ تعدل هذا القانون بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

٤ تعدل هذا القانون بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٨ ، وبقانون الاصدار للقانون الموحد رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

وان هذا القانون ، على غرار القانون المدني ، لم يتعرض لمسائل البيّنات . بل احتفظ بقانون البيّنات الصادر سنة ١٩٤٧ ، بدلاً من توزيع أحكامه بين القانون المدني وقانون أصول المحاكمات . وأخيراً لا بدّ من التنويه بأنه كان لسوريا قانون عمل صادر سنة ١٩٤٦ . ولكن استبدل به قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، الذي أشرنا اليه في معرض الكلام عن الجمهورية العربية المتحدة .

قوانين الاحوال الشخصية

تضم الجمهورية السورية في حدودها الحالية اليوم اربعة ملايين ونصف المليون تقريباً ، معظمهم من المسلمين ، ومعظم هؤلاء من السنيين . وقد كان المذهب الحنفي ولا يزال المذهب الرسمي في الفتيا والقضاء في مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين ، وفي بعض هذه المسائل لغير المسلمين أيضاً .

وقد أيد الدستور السوري لسنة ١٩٥٠ ، في مادته الثالثة ، مكانة الاسلام والفقهاء الاسلامي في سوريا . فنص كما قلنا على ان دين رئيس الجمهورية الاسلام ، وان الفقه الاسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع السوري . ولكنه كفّل أيضاً حرية العقيدة ، واحترام الأديان السماوية ، وحرية القيام بجميع شعائرها ، على ألاّ يتخل ذلك بالنظام العام . ونص أيضاً على ان الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية .

وكان قانون حقوق العائلة العثماني نافذاً في سوريا . وقد مر معنا الكلام عنه في معرض سابق . ولكن عام ١٩٥٣ ، صدر قانون الأحوال الشخصية السوري ، على ان يطبق ابتداءً من أول تشرين الثاني من تلك السنة .

ويقع القانون الجديد في ثلاثمائة وثمانين مواد . ويشمل أحكام الزواج ،

وانحلاله من طلاق وخلع وتفريق ، واحكام الولادة من نسب وحضانة ورضاع ونفقة ، واحكام الاهلية والنيابة الشرعية وما يتعلق بذلك من ولاية ووصاية وقوامة ، واحكام الوصية ، واحكام الموارث .

وقد تمشى هذا القانون على النهج الذي أخذت به الدولة العثمانية ومصر في قوانين الأحوال الشخصية ، وذلك بعدم التقيد بالمذهب الحنفي وحده وبالأخذ بغيره من المذاهب عند الاقتضاء . فذكرت المذكورة الايضاحية لهذا القانون انه اعتمد في اعداده على خمسة مصادر . وهي : قانون حقوق العائلة العثماني الذي جرى عليه وتعارفه الناس وبنيت عليه الاجتهادات القضائية ، ثم القوانين المصرية مع بعض التعديل أحياناً لما يوافق المصلحة المحلية ، ثم كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقدري باشا ، ثم ما رأت اللجنة الأخذ فيه بمذهب غير المذهب الحنفي وما وضعت في مواد التنظيم التي لا تنافي الحكم الشرعي ، ثم مشروع الأحوال الشخصية لقاضي دمشق الشيخ علي الطنطاوي .

ومن الأمور التي اهتم لها القانون الجديد تعديل سن الأهلية للزواج ، ومسألة تحديد المهر ، وتقييد الطلاق والحكم بالتعويض على المطلق المتعسف ، والتفريق لعدم الانفاق ، وتحديد أقصى مدة الحمل بسنة شمسية ، وتقييد نفقة الأقارب ، وقبول الوصية الواجبة لمعالجة قضية حرمان الورثة من ميراث جدهم أو جداتهم ، وتعديل بعض قواعد الميراث ، وما أشبه .

ولكن عدا بعض التعديلات الجديدة ، بقي المذهب الحنفي الأصل في مسائل الأحوال الشخصية . لذا ذكر القانون الجديد أن كل ما لم يورد عليه نصاً يرجع فيه إلى القول الأرجح في المذهب الحنفي (المادة ٣٠٥) .

ومن الأمور البارزة في هذا القانون ان أحكامه نطبق في الأصل على جميع السوريين ، باستثناء بعض مسائل تتعلق بالدروز والمسيحيين .

فالدروز بعض أحكام مذهبية خاصة ، أهمها جواز الوصية من دون تحديد ، وقاعدة التنزيل في الارث ، وتحريم عودة المطلقة إلى عصمة مطلقها ، ومنع تعدد الزوجات ، وما أشبه (المادة ٣٠٧) .

وكذلك استثنى القانون الطوائف المسيحية . فأجاز لها تطبيق ما لديها من أحكام تشريعية دينية ، تتعلق بالخطبة وشروط الزواج ، وعقده ، والمتابعة والنفقة الزوجية ونفقة الصغير ، وبطلان الزواج وحله وانفكاك رباطه ، وبالبائنة (الدوطة) ، والحضانة (المادة ٣٠٨) . وهذه المسائل هي نفسها التي رأينا انها تخرج عن اختصاص المحكمة الشرعية ، وتعود إلى المحاكم الروحية لغير المسلمين .

مقارنة

اشترك لبنان وسوريا في تاريخ طويل ، ثم في اتباع أنظمة واحدة في أثناء العهد العثماني . واشتركا في اتباع أنظمة متشابهة في أثناء الانتداب الفرنسي . ثم اتخذ كل منهما طريقاً مستقلة في التشريع والقضاء . لذا كان من المفيد مقارنة نهجهما في هذا الميدان باجمال أهم الفروق والموافقات الظاهرة فيما بينهما .

فالبلدان قد خلصتا من المحاكم المختلطة ومن الامتيازات الأجنبية . وهما يتبعان نظاماً متشابهاً في القضاء العادي . فمحاكمهما على ثلاث درجات ، هي البداية والاستئناف والتمييز . والبداية تتبع اليوم نظام القاضي المنفرد في سوريا ، وتتبعه في لبنان للقضايا الصغيرة فقط . ولكن لبنان ، خلافاً لسوريا ، قد ألغى محاكم الصلح . ثم اتبع طريقة النقص والابرام في محكمة التمييز . بحيث أن هذه المحكمة هي التي تفصل في الدعوى نهائياً من دون جواز إحالتها إلى محكمة أخرى ، كما هي الحال في سوريا .

ويتشابه البلدان في ترك مجلة الأحكام العدلية وسائر القوانين العثمانية مبدئياً ، وفي اتخاذ القوانين العصرية الجديدة . ويتشابهان في كون بعض هذه القوانين تكاد تكون واحدة ، كقانون العقوبات العام ، وقانون العقوبات العسكري ، وقانون أصول المحاكمات الجزائية ، وقانون التجارة البحرية ، وبعض أحكام قانون التجارة البرية . ولكن سوريا اقتبست من قوانين مصر أيضاً ، لا سيما في القانون المدني ، على حين ان لبنان سبق مصر ولم ينقل عنها في تشريعه المدني الجديد الوارد بقانون الموجبات والعقود .

أما في حقل الأحوال الشخصية ، فقد سبقت سوريا لبنان بتدوينها أحكامها ، وبتوحيد معظم مسائلها ، وتطبيقها على جميع السوريين باستثناء فئة قليلة من المسائل التي تركت للمحاكم الروحية أو المذهبية الدرزية . فلذا تختص المحاكم الشرعية السورية بجميع قضايا الأحوال الشخصية باستثناء هذه المسائل فقط ، على حين ان لبنان خص المحاكم الشرعية بالمسلمين وحدهم ، وأعطى جميع اختصاصاتها تقريباً إلى المحاكم الدينية بخصوص غير المسلمين . ثم ان لبنان رتب محاكم شرعية جعفرية خاصة لقضايا أهل الشيعة ، حيث تطبق أحكام المذهب الجعفري ، على حين ان جميع المسلمين في سوريا ، من سنيين وشيعيين ، يطبقون نفس القانون وينحضون لنفس المحاكم .

لمحة تاريخية

تقع منطقة شرق الاردن في القسم الشرقي الداخلي من فلسطين وراء نهر الاردن . وكانت فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى مقاطعة عثمانية . وقد دخلت في الأراضي التي شملتها مراسلات الشريف حسين مع السفير البريطاني مكماهون ، والتي تعهد الحلفاء باعطائها استقلالها . ولكنها دخلت أيضاً في مناورات الغدر التي دبرها الحلفاء في أواخر تلك الحرب . ففي ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ ، أعلن اللورد بلفور

الباب الخامس

المملكة الاردنية الهاشمية

الفصل الأول

النظام السياسي والدستوري